الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الثانية

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 03

*** تاريخ الاجتماع:** الأربعاء 01 نوفمبر 2023

*** جدول الأعمال:**

-مواصلة النظر في:

- ✓مقترح القانون عدد 2023/23 المتعلق بسنّ قانون استثنائي لإدماج، بصفة خاصة، خريجي التعليم العالي من طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية،
- ✓استشارة الاتحاد البرلماني العربي بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار،

-النظر في:

- ✓مقترح القانون عدد 2023/35 المتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 والمتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

*** الحضور:**

- الحاضرون: 08
- المعتذرون: 02
- الغـائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 01

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 14 و30دق
*** رفع الجلسة:** الساعة 16 و50دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الأربعاء 01 نوفمبر 2023 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2023/23 المتعلق بسنّ قانون استثنائي لإدماج –بصفة خاصة– خريجي التعليم العالي من طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية وفي استشارة الاتحاد البرلماني العربي بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار، والنظر في مقترح القانون عدد 2023/35 المتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 والمتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

وفي بداية الجلسة، أوضح بعض المتدخّلين أنه نظرا للأهمية التي يكتسيها مقترح القانون المتعلق بسنّ أحكام استثنائية لتشغيل من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا، يُستحسن إيلائه المزيد من التعمّق والدّرس والتّنسيق المحكم مع مختلف الأطراف المتداخلة فيه المزمع الاستماع إليهم في شأنه، ولذلك تمّ الاتفاق على مواصلة النظر فيه في جلسات لاحقة.

ثمّ تمّ التطرّق إلى مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2018 المتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، حيث أبرز ممثل عن جهة المبادرة في مداخلته الأسس الكامنة وراء هذا المقترح التشريعي وأهدافه، موضّحا أنّ التوجّه الجديد الذي تشهده بلادنا من حيث التقسيم إلى أقاليم يستوجب تحيين النصّ القانوني الحالي بما يوسّع مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المنتصبة بمختلف ولايات الجمهورية ليشمل لا فقط المستوى الجهوي بل وكذلك المستويين المحلّي والإقليمي.

وخلال النقاش، ثمّن أعضاء اللجنة مقترح هذا القانون الذي يُعنى بمجال حسّاس واستراتيجي في علاقة بعدّة مسائل تنموية، معتبرين أنه كان من المفروض تحقيق نتائج ميدانية هامة بمقتضى القانون عدد 35 لسنة 2018 على المستويين الاجتماعي والبيئي عبر المساهمات المستوجبة من جميع المؤسسات المنتصبة بعديد الجهات خاصّة بالمناطق ذات المؤشّرات التنموية المتدنّية.

من جهة أخرى، أشار بعض النواب إلى عديد النقائص التي تضمّنها قانون 2018 خاصّة من حيث عدم تضمّنه التعريفات الواضحة والدقيقة لبعض المصطلحات المفاتيح حتى لا تكون محلاّ للتأويلات التي قد تمسّ بجوهره وأهدافه، ومن حيث غياب الصّبغة الإلزامية للنصّ خاصّة فيما يتعلق بما هو منتظر من المؤسّسات من مساهمات على عديد المستويات من شأنها دفع التنمية بعديد الجهات.

وعلى هذا الأساس، اقترح بعض النواب إمكانيّة استغلال مناسبة دراسة مقترح هذا القانون لإدخال بعض الإضافات والتعديلات عليه خاصّة في المضمون، بما يمكّن اللجنة من تنقيح القانون الجاري به العمل حاليا بصفة جوهرية يجعله أكثر فاعلية ونجاعة على أرض الواقع، وتتحقّق بالتالي الأهداف المنتظرة من سَنِّه. واتفق أعضاء اللجنة على مزيد التنسيق مع جهة المبادرة ودعوة من ترى فائدة في الاستنارة برأيه من جهات رسمية ومن خبراء في المجال.

وفيما يتعلق بموضوع التكوين بالتنسيق مع الأكاديمية البرلمانية، تمّ الاتفاق على المحاور التالية:

- التفكير الاستراتيجي والتوجهات الاستراتيجية،
- منهجية إعداد المخطط التنموي ومتابعة تنفيذه،
- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي،
- الاستراتيجية الوطنية للأمن الطاقي،
- الاستراتيجية الوطنية للأمن المائي،
- المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين القانون التونسي والقوانين المقارنة،
- التنظيم الإداري الجديد في علاقة بالتنمية المحلية والجهوية والإقليمية.

وفي ختام جلستها، قررت اللجنة مواصلة النظر في الاستشارة المعروضة على مجلس نواب الشعب من قبل الاتحاد البرلماني العربي المتعلقة بالنموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار، على أن يتمّ استكمال الملاحظات والمقترحات بخصوصه خلال الجلسة القادمة.

II. قرار اللجنة:

قرّرت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:

- مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2023/23 لمزيد التعمّق والدّرس والتّنسيق المحكم مع مختلف الأطراف المتداخلة فيه،
- مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2023/35 بالتنسيق مع جهة المبادرة ودعوة من ترى فائدة في الاستنارة برأيه من جهات رسمية ومن خبراء في المجال،
- مواصلة النظر في الاستشارة المعروضة عليها من قبل الاتحاد البرلماني العربي بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار واستكمال الملاحظات والمقترحات بخصوصه خلال جلسة مقبلة.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

شفيق الزعفوري **صالح السالمي**